الدلالة المنطقية وأثرها في كتاب سيبويه

د. علي بن موسى بن محمد شبير*

E.mail: amshpeer@imamu.edu.sa

* قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض

الدلالة المنطقية وأثرها في كتاب سيبويه

د. علي بن موسى بن محمد شبير

الملخص:

هذه الدراسة تستجلي العلاقةَ بين النحو والمنطق والدلالة، وتنظر في أثر الدلالة المنطقية في التراكيب النحوية، وكان كتاب سيبويه مدوّنة الدراسة، حيث ترومُ هذه الدراسة استقراء الكتابِ والظاهرةَ، وتصف وتحلّل.

وتستقي هذه الدراسة أهميتها من جهتين: من طرافةِ مسألة الدلالة المنطقية ومن ميدانِها =كتابِ سبويه، وتسير الدراسة في مبحثين، تسبقُهما مقدّمةٌ وتتلوهما خاتمةٌ، فالمبحث الأوّل، يتناول (النحو والمنطق والدلالة)، من حيث: صلة النحو بالمنطق، والنحو العربي بين الأصالة والتأثّر، والدلالة المنطقية والنحو، أمّا المبحث الثاني (التفكير اللغوي المنطقي في كتاب سيبويه)، فمخصّص للمنطق وكتاب سيبويه، وأثر الدلالة المنطقية في التركيب النحوي بكتاب سيبويه.

ومن أهمّ ما توصلت إليه الدراسة: أنّ ثمّة تفاعلًا بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية داخل التركيب النحويّ، وأنّ للدلالة المنطقية في كتاب سيبويه منطلقاتٍ ومعايير، أهمّها: المنطلق/المعيار الشرعي، والمنطلق/المعيار المجتمعيّ.

مصطلحات أساسية: الدلالة، المنطق، كتاب سيبويه.

The Semantics of Logic and Their Influence in Sībawayh's Al-Kitab

Dr. Ali bin Musa bin Mohammed Shbeer

Abstract:

This paper focuses on the relationship between grammar, logic, and semantics. It examines the effect of the semantics of logic on grammatical structures in Sībawayh's Al-Kitab. In this paper, I examine, describe, and analyze this topic's prevalence in Sībawayh's Al-Kitab. The rarity of the topic (i.e. the semantics of logic) and its source material (i.e. Sībawayh's Al-Kitab) reflect the importance of this paper.

The paper includes an introduction, two sections, and a conclusion. In the first section, I cover the topics of grammar, logic, and semantics by examining the following: the relationship between grammar and logic, the grammar of Arabic — its originality and its affectivity, and the semantics of logic and grammar. In the second section, I cover the topics of logic and Sībawayh's Al-Kitab and the effect of semantics of logic on grammatical structures in Sībawayh's Al-Kitab.

I have concluded that there is an interplay between the elements of grammar and the elements of semantics found in grammatical structures. I have also concluded that the semantics of logic found in Sībawayh's Al-Kitab have a number of standards including both a religious standard and a social standard.

Keywords: Semantics, Logic, Sibawayh's Al-Kitab.

المقدّمة:

أكثر الباحثون في قضيةِ الصلة بين المنطق والنحو، ومسائل التأثّر والتأثير بينهما، والدراسات مستفيضة[1]، غير أنّ هذا البحث يَقصدُ إلى جانب حريٍّ بالتفتيش واستجلاء الأثر، فهو يسعى للكشف عن أثر الدلالة المنطقية في مُدوّنةِ النحو الأُولى =كتابِ سيبويه، وللنظرِ في أثرها في تحليل سيبويه التراكيب النحوية.

ومن أهمية المسألة أن الكتابَ أوّل أثر نحويٍّ باقٍ يمثل مرحلة نضج الفهم النحوي، ويُعنى بتمييز التراكيب وكشف خصائصها ومواءمة مع معانيها، فسيبويه «وإنْ تكلّمَ في النحوِ فقدْ نبّه في كلامه على مقاصدِ العربِ، وأنحاءِ تصرّفاتها في ألفاظِها ومعانيها»[1].

ويلاحظ أن سيبويه لم يُعنَ عناية كبيرة بصورة التراكيب الخارجية فحسبُ، بل كان همَّه البحثُ عن المعنى الداخلي الذي يمكن أن يعبّر عنه من خلال تراكيب تتكوّن من مفردات مختلفة.

ويجري دَرْسُ الدلالةِ المنطقية وأثرِها في تحليل التراكيب النحوية في كتاب سيبويه، من خلال استقراء الكتاب، ووصف ملامح القضية وتحليل مسائلها، بغيةَ الوصول إلى نتائج كاشفة لها.

وتقتضي خِطاطة الدراسة أن تنتظم في مبحثين، تسبقهما المقدّمةُ، وتتلوهما الخاتمةُ، وترجمتُ المبحثَ الأوّل منهما: بـ(النحو والمنطق والدلالة)، وفيه حديثٌ عن صلة النحو بالمنطق، والنحوِ العربيِّ بين الأصالة والتأثّر، والدلالةِ المنطقية والنحو.

أمّا المبحث الآخَر فهو لـ(التفكير اللغوي المنطقي في كتاب سيبويه)، ويتضمّنُ: المنطق وكتاب سيبويه، وأثرَ الدلالة المنطقية في التركيب النحوي في كتاب سيبويه.

وذا أوانُ البدء، فاللهَ أسألُ العونَ، ومنه أطلبُ السدادَ.

المبحث الأوّل: النحو والمنطق والدلالة

صلة النحو بالمنطق:

النحو العربي عِلم استقرائيٌّ استدلاليٌّ، مادتُه كلامُ العرب نثره ونظمه، ووظيفته وَصْفُ تراكيب هذه المادة بعد تتبعها واستقرائها وتحليلُها، وبيان العلاقات الوظيفية الرابطة في هيكلية البنية التركيبية، وضبط قوانين الشكل الحركي لهياكل البناء توافقًا مع ما تؤديه من وظائف.

أما علم المنطق فهو «علمٌ استدلاليٌّ يهتمُّ بتحليلِ العناصرِ اللغويةِ (اللغة) مُستخدمًا الطريقةَ الصوريّةَ في التعبيرِ عَن موضوعاتِ البحثِ بالرموزِ والصيغِ، أو المتتابعاتِ الرمزيّةِ، وفي البرهانِ عَن طريقِ توفيرِ براهين للصيغِ التي تحتاجُ إلى برهانٍ تحقيقًا لغايةٍ تَتجلّى في بناءِ حسابٍ صوريٍّ أو لغةٍ دقيقة»[2].

وبين النحو والمنطق مناسبة غالبة، ومشابهة قريبة، فالنحو يلتقي بالمنطق في أمرين، أولهما: أنهما آلتان لمعرفة الصواب والخطأ، إذِ النحو آلة يعرف بها صواب التركيب اللغوي ومعناه من خطئه، والمنطق آلة يعرف بها صحة المعنى وتصديقه من خطئه، والأمر الآخَر: أنّ عماد النحو والمنطق الاستقراءُ والاستنباطُ.

يضاف إلى ذلك أنّ النحو يبحث في القواعد التي تنظم اللغة المعبرة عن الفكر، والمنطق يبحث في الفِكر المعبَّر عنه باللغة التي تخضع لهذه القواعد.

ولا يفترق النحو عن المنطق إلا في كونه يستند إلى معطيات اللغة الوصفية، معترفًا بأن قواعدها قابلة للاستثناء والتخصيص، أمّا المنطق فإنه يستند إلى الأدلة العقلية، مُفترِضًا وحدتَها وشمولَها، يضاف إلى ذلك أنّ النحو يعطي قوانين تخصُّ ألفاظ أمّةٍ ما، والمنطق يعطي قوانين تشترك فيها أكثر لغات الأمم[3].

ويمكن القول إن ملاحظة تطور العلاقة بين المنطق والدرس اللغوي تؤكّد توثق هذه العلاقة منذ بدأ اليونان فكرَهم الفلسفي، حتى لتكاد تختلط بدايةُ كلٍّ منهما بالآخَر أمام مَن يحاول الفصل والتمييز[4]، يقول الدكتور عبد الرحمن بدوي: «إنّ نشأةَ المنطقِ نفسِه مرتبطةٌ بالنحوِ، فقد بدأتِ البذورُ الأُوْلى للمنطقِ عند اليونانِ في أبحاثِ السفسطائيةِ الخاصّة باللغةِ والخطابةِ والنحوِ بوجهٍ أخصّ»[5].

وقد استعان بعضُ علماء النحو بالفكر المنطقي العلمي التحليلي، فلاحظوا ترابط الألفاظ ودلالاتها المعنوية من خلال عملية التركيب ضمن قواعد منطقية يقبلها العقل؛ لأن النحو منطق لغوي، والمنطق نحوٌ عقلي[6]، وقد شبّه أبو نصرٍ الفارابي هذه العلاقة القائمة بين المنطق والنحو بعلاقة المنطق بالعقل والمعقولات، فيرى أنّ «هذه الصناعةَ تُناسبُ صناعةَ النحوِ، وذلك أنّ نِسْبةَ صناعةِ المنطقِ إلى العقلِ والمعقولاتِ كنِسْبةِ صناعةِ النحوِ إلى اللسانِ والألفاظِ، فكلّ ما يعطينا عِلمُ النحوِ مِن القوانينِ في الألفاظ، فإنّ عِلمَ المنطقِ يُعطينا نظائرَها في المعقولاتِ»[7].

ولم يصدر النحو العربي عن انفعال عاطفي، بل عن ابتكار علمي، له خصائصه، ومنهجه الرياضي القائم على مجموعة من القواعد، فكان عِلْمًا له أصوله وقدراته ونظرياته المؤسَّسة على مبادئ المنطق الرياضي، وما يقتضيه من ملاحظة المعطيات والظواهر اللغوية وإظهار التشابه بينها ثم صوغ المعلومات من هذه المعطيات ووضع الفرضيات المستمدة من المعلومات المكتشفة، فكان النحو العربي مجموعة من القواعد المعيارية جاءت ثمرة تفكير عِلمي منطقيّ عند علمائنا اللغويين[8].

ويَخلُصُ الدكتور محيي الدين محسّب في خاتمة بعض كتبه[9] إلى أنّ النحوَ العربيِّ، نتيجةَ تفاعله مع معطيات الثقافة المنطقية، كان أكثر ربطًا للغة بالعقل الإنساني، وأكثر تركيزًا على تحصيل المعنى، واستكشاف أثر العقل في العملية اللغوية، حتى «أصبحتْ صِناعةُ العربيةِ كأنّها مِن جملةِ قوانينِ المنطقِ العقلية»[10].

النحو العربي بين الأصالة والتأثّر:

وهذه الصلة – فيما يبدو لي– تتقاطع هي وموقف علماء المسلمين، فقهاءَ وأصوليين ومتكلّمين، من المنطق الأرسطي، أو ما يسمى بالمنطق اليوناني[11]، ذلك أنّ ضَبْطَ العلاقة بين عِلْمَي المنطقِ والنحو هو في الحقيقة ضَبطٌ للعلاقة بين نظامَي المعرفة الإسلامي واليوناني[12]، ومن أجل ما تقدّم بيانه من العُلْقَة الحاصلة بين علمَي النحو والمنطق، تجد بعضَهم يميل إلى أنّ النحو العربي متأثّر لا محالة بالمنطق

اليوناني؛ لما يرى من تشابه بين العِلْمين، وفي المقابل يرى بعض مَن يرفض المنطق اليوناني أنّ النحوَ العربيَّ أصيلٌ لم تَشُبْهُ شائِبَةٌ من منطق اليونان.

وقد تردّد حديثٌ عن صلة النحو العربي بالمؤثرات الأجنبية، ومنها المنطق اليوناني، أيكون النحو العربي متأثّرًا بالأجنبي أم هو أصيل لم يتأثر بشيء منه[13].

ومسار الكشف عن تلكم الصلة ينحو بنا جهة مرحلتين، أُولاهما: مرحلة نشأة النحو واكتماله، والمرحلة الأُخرى: مرحلة القرن الثالث الهجري وما بعده، أَعْرِضُ لهما في إيجاز يَفِي بغرض المبحث.

فالمرحلة الأولى: مرحلة نشأة النحو واكتماله، وإطارها الزمني يدور في القرنين الأول والثاني للهجرة، والناس في ذلك فريقان: فريق التأثّر، وفريق الممّانعة.

فأوّل الفريقين[14] يرى أنّ العلوم الأجنبية – ومنها المنطق اليوناني- قد أثَّرتْ في نشأة العلوم اللغوية العربية، ومنها النحوُ العربي؛ واحتجوا لرأيهم بما يأتي[15]:

استحالة إبداع العرب لكلّ هذه المفاهيم الدقيقة الناضجة في هذه المدة القصيرة، وهذا النضج المبكر للعلوم العربية لا يمكن تفسيره إلا بمؤثّر خارجي.

اتصال علماء اللغة العربية الأوائل بنماذج أجنبية، واطّلاعهم على علومهم، ونسجهم على منوالها، مع وجود ترجمات أفادوا منها[16].

وجود تماثل ملحوظ بين أصول المنطق الأرسطي وأصول النحو العربي على مستويي الاصطلاح والتقعيد، والتقسيمات الأرسطية، والأقيسة والتعليلات، ممّا تتبعوه داخل الكتابة النحوية العربية.

أما الفريق الآخر[17]، وهو المنصورُ مذهبًا ودليلًا، فيرى أصالة النحو العربي من أيّ تأثير أجنبي، وانبرى لإثبات تمايز التقعيد النحوي عن المنطق اليوناني منهجًا واصطلاحًا، ويلاحظُ أنه ينحو لمنهجية الفقه الإسلامي.

وقد ردّوا على الفريق الأوّل رأيَهم وحججَهم بوجوه، منها[18]:

- أنّ الوثائقَ والنصوص المتعلّقة بمرحلة نشأة النحو لم تقدّم أدلّةً قاطعة على الحضور المنطقي داخله، ولا على سلامة الوسطاء بين علماء النحو العربي والأمم الأجنبية[19]، بل إنّ وضعَ النحو العربي أسبقُ في الزمن من احتكاك العرب الوثيق بعلوم اليونان وفلسفتهم[20].
- أنّ إثبات مشابهة بين الأصول النحوية العربية لأصول علمية أو فلسفية أجنبية لا يكون إلا بوجود مشابهة عميقة بين المنهاجين، فالطابعُ المنطقي للمعارف البشرية خصيصةٌ تحكم بِنْيَتها الداخلية، من دون أية إمكانية لافتراض أنها لمعارف أمّة دون أخرى، تقترضها واحدة من أخرى.
- أن القول بالتأثّر في هذه المرحلة المبكرة ينفي عن النحو العربي سمات الإبداعية والقدسيّة التي أحيط بها في تأريخ الفكر العربي، ويجعل النحويين العرب مجرد نَقَلَةٍ مقلّدين.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة القرن الثالث

الهجري وما بعده، والراجح لديّ فيها أنّ الحديث عن ضعف تأثير منطق اليونان في الثقافة العربية في مرحلتها الأولى، لا يعني أن المنتج الثقافي الإسلامي لم يترسّم المنهجية المنطقية ذاتها فيما بعد، فقد أصبح النحو ميدان مناقشات ومجادلات هدفُها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة[21].

ويمكن الاطمئنان إلى أنّ الأثر المنطقي لم يَنَلْ من أسس النحو المعرفية أو الدراسية، وإنما في أساليبه ومنهجيته والتمثيل له، ومستند ذلك ما تناثر في مصنفات النحويين واللغويين من بعض الصور الفلسفية أواخرَ القرن الثالث الهجري، فثَمّ من روّاد النحو العربي - كابن السرّاج وأبي علي الفارسي والرمّاني وابن جني- مَن مَنْطقوا كتاباتهم بما يبرز خلفيّتهم الثقافية، فابن السرّاج تتلمذ للفارابي وأخذ عنه المنطق، ويقال فيه: «ما زالَ النحوُ مجنونًا حتى عَقَلَه ابنُ السرّاجِ بأصوله»[22]، ونقلوا عنه أنه: «صَنّفَ كتابًا في النحوِ سمّاه الأصولَ انتزعه مِن أبوابِ كتابِ سيبويه، وجعل أصنافَه بالتقاسيم عَلى لَفظِ المنطقيين، فأُعجِبَ بهذا اللفظ الفلسفيّون، وإنما أدخلَ فيه لَفظ التّقاسيم؛ فأما المعنى فهو كلُّه مِن كتابِ سيبويه عَلى ما قَسَمه ورتّبه»[23].

وقد رصد بعض الباحثين أوجه تأثر النحو بالمنطق خلال هذه المرحلة، وذكروا منها[24]:

- مجال الحدود والتعريفات: إذْ يحاول النحويون تقديم حدود صُوريّة تعتمد على تعريف النوع بالجنس والفصل، ورسوم تعرفه بالجنس والخاصة على نحو ما يفرض المنطق الصوري.
- اعتماد القسمة العقلية في عرض المسائل والاستدلالِ عليها ولها.
- استعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل والتقسيمات.
- تعليقات الشرّاح وأصحاب الحواشي تحيل على الجهاز المفاهيمي المنطقي.

الدلالة المنطقية والنحو:

تدور مادة (الدلالة) حول الإبانة والتسديد[25] بالأمارة، أو بالعلامة اللفظية وغير اللفظية كالإشارة والرمز والكتابة[26]، وأوجز بعضهم فقال: هي فهم أمرٍ من أمر[27]، ومُحصَّل القول في الدلالة أنها استعمال الدالّ — من لفظ وغيره- لبيان المراد من المتكلّم أو الوصول إليه من السامع[28].

والدلالة المنطقية، أو الدلالة العقلية، هي ما يكون فيها للعقل أمر إدراك طبيعة العلاقة التي تربط الدالّ بمدلوله، وفي الدلالة المنطقية «يتحوّلُ الفكرُ مِن الحقائقِ الحاضرةِ إلى حقيقة غائبةٍ عَن طريقِ المسالكِ العقليةِ بمختلفِ أنواعها»[29].

ولكلّ لغة منطق ونظام خاص بها، يراعيه المتكلّمون بها؛ لأنه شرط الفهم والإفهام في البيئة اللغوية الواحدة، وإذا أخلّ المتكلمُ بهذا النظام حَكَم السّامعُ على كلامه بالغرابة والشذوذ والغموض، ويرتبط هذا النظام بعقول أصحاب اللغة وتفكيرهم إلى حدٍّ كبير، وهو نظام خاصّ يختلف من لغة إلى أخرى، ويتصف في كل بيئة بخصائص معينة تجعل لكلّ لغة استقلالها وتميزها من غيرها[30].

وقد استشعر النحويون ثنائية اللفظ والمعنى[31]،

فاستعملوا المعنى في التحليل النحوي، وكانت غاية التحليل النحويّ، أو الإعراب بالمعنى الاصطلاحي، عندهم إنما هي: بيانٌ لوظائف تتصلُ بالمعنى[32].

و(الدلالة) و(النحو) مستويان من مستويات التحليل اللغوي، وقد أقرّ اللغويون المحدَثون بصعوبة الفصل بينهما[33]، يقول جون لاينز: «إنّ طبيعةَ العلاقةِ المتبادلةِ بين البنيةِ النحويةِ والبنيةِ الدلاليةِ مِن الصعوبةِ البالغةِ أنْ نُوضّحها»[34].

وثَمّ تفاعلٌ بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية في التركيب، فالعنصر النحوي يمدّ العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي العامّ الذي يساعده على تمييزه وتحديده، وفي المقابل تجد العنصر الدلالي يمدّ العنصر النحوي ببعض الجوانب التي تساعد على التحديد والتمييز، فبين الجانبين تبادل تأثيري مستمرّ[35].

ووفق ما تقرر من تلازم مستويَي النحو والدلالة فإنه يمكن احتمال فرضيتين[36]، أولاهما: أن (اللغة حدث دلالي)؛ فيكون النظام اللغوي مستمدًّا قيمته من الدلالة التي تنتظم حدوثه، وسيدور نظام التركيب مع نظام الدلالة حيث يدور، وإدخال المكوّن الدلالي في العمل اللغوي سيعطي المكوّنَ النحوي الذي تأتلف به التراكيب، تحقّقًا وآنيّة، كما يعطيه قيمتَه وكفايتَه.

أمّا الفرضية الأخرى: فيمكن – وفق التلازم والاقتران بين النحو والدلالة- افتراض أن (الدلالة حدث لغوي)، فيُنظر إلى الدلالة من حيث هي نظام للمعاني، وتستمدّ قيمتها من اللغة التي تنتظم حدوثها، فوجود أيّ نظام دلالي – رمزيّ أو مجرّد – خارج التعبير الكلامي المسبوك نحويًّا وتركيبيًّا، لن يحمل مصداقية النظر إليه بوصفه ممثّلا للنظام الدلالي.

ويقود ذلك الافتراضُ إلى تأكيدِ تلازم النحوِ والدلالةِ ضرورةً، وعدم استقلالهما داخل التركيب اللغوي، و«وجودُ هذين المكوّنين في اللغة وجودٌ تأسيسيّ لوجودِ العناصرِ فيها من جهة أَولى، كما هو وجودٌ تأسيسيٌّ لوجودهما معًا بآنٍ واحدٍ من جهة أخرى»[37].

والمتكلم يدرك جيّدًا أنه إذا وُجدتْ جملتان لهما تركيبان دلاليّان مختلفان، فإنهما تكونان مختلفتين إحداهما عن الأخرى ضرورة في طريقة التعبير، لهذه الحقائق صار البحث اللغوي مهتمًّا بالعلاقات بين النحو والدلالة وبمحاولة الحصول على درجةٍ ما من الاندماج بين هذين المجالين من مجالات الوصف اللغوي[38].

المبحث الثاني: التفكير اللغوي المنطقي في كتاب سيبويه

المنطق وكتاب سيبويه:

يمثّل الكتاب مرحلة تأليفية متقدّمة في تاريخ النحو العربي، وقد ذكرنا سلامة المنتج الثقافي العربي من التأثر بمنطق اليونان في هذه المدّة، والناظر في كتاب سيبويه وما احتواه من جهد تحليلي للغة يدرك أنه تراكم جهود من إعمال الفكر في لغة القرآن والشعر وكلام العرب، ثم إنّ ما يمكن أن يقع من تشابه في أسلوب تناول الدرس اللغوي وارد بين الأمم لتشابه الأنظمة اللغوية في خطوطها العامّة؛ لأنها تعبير عن فكر الإنسان في مجتمعات بينها من

التشابه شيء كثير، وتبحث بعض المدارس اللغوية اليوم ما يمكن أن يسمى النحو العالمي/الكلّيّ وذلك بموازنة أنظمة اللغات المختلفة[39].

وجملة القول فيما يُظنّ أنه قد وقع في الكتاب من تأثير اليونان ومنطقهم، أنّ هناك اختلافًا جوهريًّا بين نظام تقسيم الكلام في كتاب سيبويه القائم على الاسم والفعل والحرف، وبين نظيره في النظام النحوي اليوناني القائم على ثمانية أقسام هي: (الحرف، والمجموع، والرِّباط، والفاصلة، والاسم، والكلمة، والوقعة، والقول)، وبعيدٌ، أيضًا، أن يقتبس سيبويه مصطلحاته الأربعة - الإعراب، والصرف، والتصريف، والحركة- من منطق أرسطو[40].

والنحو العربي كما تقرأه في مرجعه الأول (الكتاب)، ليس مجرد قواعد لتعليم النطق السليم والكتابة الصحيحة باللغة العربية فحسبُ، بل هو أكثر من ذلك (قوانين) للفكر داخل هذه اللغة، وبعبارة بعض النحويين القدماء (النحو منطق العربية)[41]، فالكتاب يُمكِّنُ مَن استوعبه ناصيةَ المنطقِ اللغوي، فهذا الجرميُّ كان يفتي في الفقه من كتاب سيبويه[42]، ذلك أنّ كتابه «يُتعلَّم منه النّظرُ وَالتّفتيشُ»[43].

وسيبويه ينبّه في تحليله للتراكيب، بمواطن مختلفة من الكتاب، على جملة من المعايير المنطقية الضابطة للفهم، المحقِّقة للإبانة عن الكلام، فمن تلك المواطن ما يأتي:

علاقةُ اللفظ بالمعنى اتفاقًا واختلافًا، وانقسام الكلمات إلى متباينةٍ تختلف فيها الكلمتان لفظًا ومعنًى، ومترادفةٍ تختلف فيها الكلمتان لفظًا مع اتحاد معنييهما، ومشتركةٍ تتعدد فيها معاني الكلمة الواحدة[44]، ويستبين من ذلك أنّ «معيارَ الائتلافِ والاختلافِ بين طَرَفَي الزوج (لفظ/معنى) لَيس دائمًا شكليًّا، بلْ هو منطقيّ أيضًا»[45]، فحصول الاتفاق بين لفظين لا يعني حصوله معنًى، وحصول الاتفاق بين معنيين لا يعني حصوله لفظًا.

ومن ذلك تحديدُ سيبويه للجملة العربية جهاتها المنطقية من حيث مقبوليتها وعدم مقبوليتها، حُسنًا وقُبحًا، وإحالة وتناقضًا[46]، تلك المعايير في حقيقتها متعلقة بالفكر، هدفها معرفة المعنى الفاسد من الصحيح، فالاستقامة التي يطرحها سيبويه بين الزوجين (لفظ/معنى) هي على صعيد منطقي خالص، يحدّدُ فيها الجهاتِ المنطقية للجملة — الحسَن والقبيح، والجائز والواجب، والناقض- وهذه الجهات لا تتعلق بالنطق ولا الكتابة بل بالمعنى؛ فهي ميدان قواعد التفكير أو بعبارة أخرى قانون الفكر = المنطق[47].

وغير خافٍ خضوع مسائل المجاز العقلي في كتاب سيبويه للمنطق والعقل[48]، فتلك التراكيب لا تفهم معانيها من ظواهر ألفاظها؛ إذ تستحيل عقلًا ومنطقًا من الوهلة الأولى للنظر، فيعود سيبويه إلى أصل الكلام ليُتيح الوقوف على المحذوف من التركيب، فالفعل في نحو (صِيد عليه يومان)[49] مسندٌ لزمان ملابسٌ للمحذوف (الوحش)، والفعل في نحو (اسأل القرية)[50] مسند لمضاف هو مكان ملابسٌ للمحذوف (أهل)، وهذا يمثّل استجابةً واضحةً لمنطق العقل وتصوّراته فما وافق تصوّرات العقل فهو حقيقة، وما لم يوافقه إلا بتأويل فهو مجاز عقلي[51]، وما لم يفلح التأويل في ردّه إلى الموافقة فهو محالٌ.

أثر الدلالة المنطقية في التركيب النحوي في كتاب سيبويه:

باستقراء الكتاب للنظر في تحليل سيبويه للتراكيب باستخدام الدلالة المنطقية يَضِحُ لي أثرها في أقسام أربعة، مُجملُها: عدمُ قبول معنى التركيب، وقبولُ وجه إعرابيّ أو ردّه، وتخريجُ إعراب عناصر التركيب، وتفسيرُ بعض الظواهر التركيبية كالحذف والزيادة، وتفصيلها كما يأتي:

أولاً: أثر الدلالة المنطقية في عدم قبول معنى التراكيب:

يُفيدُ سيبويه من الدلالة المنطقية في وصفه معنى التراكيب غير المقبولة، وأكثره ما جاء في المحال من التراكيب، ذلك أنّ الإحالة مخالفةٌ لقانون التوافق الدلالي بين عناصر الجملة تؤدي إلى دلالة متناقضة، ويتجلى في كثير من التراكيب النحوية التي جعلها سيبويه من المحال والنقض =أثرُ احتكامه للمنطق والعقل في تراكيب لا تصحّ ولا تقال، وممّا وقفتُ عليه من ذلك:

أ-الجواب عن (أمْ) المتصلة بـ (لا):

جاء في الكتاب: «وَالدّلِيلُ عَلَى أَنَّ قَولَكَ: (أَزَيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ؟) بِمَنْزِلَةِ قَولِكَ: (أَيُّهُما عِنْدَكَ؟) أَنّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَزَيدٌ عِنْدَكَ أَمْ بِشْرٌ؟) فَقَالَ المَسْؤُولُ: لا، كَانَ مُحَالًا، كَمَا أَنّهُ إذا قَالَ: (أَيُّهُما عِنْدَكَ؟) فَقَالَ: لا، فَقَدْ أَحَالَ»[52].

- قولك: لا (جوابًا عن السؤال: أَزَيدٌ عِنْدَكَ أَمْ بِشْرٌ؟).
- قولك: لا (جوابًا عن السؤال: أَيُّهُما عِنْدَكَ؟).

التركيبان الجوابيّان هنا من المعنى المحال، ووجه ذلك أن دلالة العقل تقتضي أن السائل حين سأل (أَزَيدٌ عِنْدَكَ أَمْ بِشْرٌ؟/ أَيُّهُما عِنْدَكَ؟)، عالمٌ بحصولِ النسبة (التصديق) ووقوعها بين المسند والمسند إليه، ولكنه شكٌّ في التعيين لأحدهما، فظنّ كلَّ واحد منهما على انفراده، وتعادلا في ظنّه، فيطلب التعيين (التصوّر)، لذا فالجواب لا يكون بالنفي أو بالإيجاب، بل بتعيين ما يَسأل عنه السائلُ[53].

ب- نَدْبُ المنكَّر والمبهَم:

يقول سيبويه: «(هَذَا بَابُ مَا لا يَجُوزُ أَنْ يُنْدَبَ)، وَذَلكَ [قَوْلُكَ]: (وَارَجُلاهُ)، وَ(يا رَجُلاهُ)، وَزَعَمَ الخَلِيلُ -رَحمَهُ الله- وَيُونُسُ أَنّهُ قَبِيْحٌ، وَأَنَّهُ لا يُقَالُ، وَقَالَ الخَلِيلُ-رَحمَهُ الله-إنّما قَبُحَ لأَنَّكَ أَبْهَمْتَ، ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (وَاهَذاهُ) كَانَ قَبِيْحًا؛ لأَنّكَ إذا نَدَبْتَ فإنّما يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفَجَّعَ بأَعْرَفِ الأَسْمَاءِ وَأَنْ تَخُصَّ وَلا تُبْهِمَ؛ لأَنَّ النّدْبَةَ عَلَى البَيَانِ، وَلَوْ جازَ هَذا لَجَازَ (يا رَجُلاً ظَرِيفًا) فَكُنْتَ نادبًا نَكِرَةً، وإنّما كَرِهُوا ذَلكَ أَنَّهُ تَفَاحَشَ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْتَلِطُوا وَأَنْ يَتَفَجَّعُوا عَلَى غَيْرِ مَعْرُوف، فَكَذَلكَ تَفَاحَشَ عِنْدَهُمْ فِي المُبْهَمِ؛ لإبْهَامه، لأَنَّكَ إذا نَدَبْتَ تُخْبِرُ أَنَّكَ قَدْ وَقَعْتَ فِي عَظِيمٍ وَأَصَابَكَ جَسِيمٌ مِنَ الأَمْرِ، فَلا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُبْهِمَ.

وكَذَلكَ (وا مَنْ فِي الدّاراه) فِي القُبْحِ.

وَزَعَمَ أَنَّهُ لا يُسْتَقْبَحُ (وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه)؛ لأَنَّ هَذَا مَعْرُوفٌ بعَينه، وَكَأَنَّ التَّبْيِينَ فِي النُّدْبَةِ عُذْرٌ للتَّفَجُّعِ، فَعَلَى هَذَا جَرَتْ النُّدْبَةُ فِي كَلامِ العَرَبِ، وَلَوْ قُلْتَ هَذَا لَقُلْتَ: (وَا مَنْ لا يَعْنِيني أَمْرُهُوهَ)، فَإِذَا كَانَ ذَا تُرِكَ؛ لأَنَّهُ لا يُعْذَرُ عَلَى أَنْ يُتَفَجَّعَ عَلَيهِ، فَهُوَ لا يُعْذَرُ

بأَنْ يَتَفَجَّعَ وَيُبْهِمَ، كَمَا لا يُعْذَرُ عَلَى أَنْ يَتَفَجَّعَ عَلَى مَنْ لا يَعْنِيه أَمْرُهُ»[54].

- وَا رَجُلاهُ / يا رَجُلاهُ.

- وَا هَذاهُ.

إنما كان التركيبان من القبيح والمكروه لأنهما تضمّنا ندب المنكّر والمُبهَم؛ ومن مقتضيات العقل والمنطق أنّ تدلّ الندبةُ على الجزَع وقلّة الصبر على النازلة، فيجب أن يُوجدَ النّادبُ لها سببًا يكون عذرًا له عند السامع، فيأتي بالاسم الذي يُعرف، يذكّرُ خلالَ المندوبِ من كرَم وفضْل، أمّا المنكور في (وا رَجُلاه/يا رَجُلاه) فلم يُوجّه التفجّع بالمعنى إلى شيء بعينه هو أهل أن يُتفجّع عليه، وكذا المبهم (وا هذاه)؛ إذ ليس فيه معنًى يُعذر المتفجِّع لأجله[55].

ج-مجيء الحال من ضمير المتكلّمِ والغائبِ المخْبَرِ عنه باسم ظاهر:

أورد سيبويه في بعض أبواب الحال[56]: «وَإذا ذَكَرْتَ شَيئًا مِنْ هَذه الأَسْمَاءِ التِيْ هيَ عَلامَةٌ للمُضْمَرِ فإنّهُ مُحَالٌ أَنْ يَظْهَرَ بَعْدَها الاسْمُ إذا كُنْتَ تُخْبِرُ عَنْ عَمَلٍ أَوْ صفَة غَيْرِ عَمَلٍ، وَلا تُريدُ أَنْ تُعَرِّفَهُ بأَنَّهُ زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو، وَكَذَلكَ إِذَا لَمْ [تُوْعِدْ وَلَمْ] تفْخَرْ أَوْ تُصَغِّرْ نَفْسَكَ؛ لأَنَّكَ فِي هَذه الأَحْوَال تُعَرِّفُ مَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جُهلَ، أَوْ تُنَزِّلُ المُخَاطَبَ مَنْزِلَةَ مَن يَجْهَلُ فَخْرًا أَوْ تَهَدُّدًا أَوْ وَعيدًا، فَصَارَ هَذا كَتَعْرِيفكَ إيَّاه بِاسْمِه».

وَإِنَّمَا ذَكَرَ الخَليلُ -رَحِمَهُ اللهُ- هَذا لتَعْرِفَ مَا يُحَالُ منْهُ وَما يَحْسُنُ، فإِنَّ النَّحْوِيّيْنَ مَمّا يَتَهاوَنُونَ بالخُلْف إذا عَرَفُوا الإِعْرَابَ، وَذَلكَ أَنّ رَجُلًا منَ إِخْوَانكَ وَمَعْرِفَتكَ لَوْ أرادَ أَنْ يُخْبِركَ عَنْ نَفْسه أَوْ عَنْ غَيْره بأَمْرٍ فَقَالَ: (أَنَا عَبْدُ اللَّه مُنْطَلقًا)، و(هُوَ زَيدٌ مُنْطَلقًا) كَانَ مُحَالًا؛ لأَنَّهُ إنَّمَا أَرادَ أَنْ يُخْبرَكَ بالانْطلاقِ وَلَمْ يَقُلْ (هو) وَلا (أَنَا) حَتّى اسْتَغْنَيتَ أَنْتَ عَنْ التَّسْمية؛ لأَنَّ (هُوَ) و(أَنَا) عَلامَتَانِ للْمُضْمَر، وَإنَّمَا يُضْمرُ إذا عَلمَ أَنّكَ قَدْ عَرَفْتَ مَنْ يَعْنِيْ، إلَّا أَنَّ رَجُلًا لَوْ كَانَ خَلْفَ حَائط أَوْ فِي مَوْضعٍ تَجْهَلُهُ فيه فَقُلْتَ: (مَنْ أنتَ؟)، فَقَالَ: (أَنَا عَبْدُ اللَّه مُنْطَلقًا فِي حَاجَتكَ) كَانَ حَسَنًا»[57].

- أنا عبدُ الله مُنطلقًا.

- هو زيدٌ مُنطلقًا.

استحال المعنى في التركيبين (أنا عبدُ الله مُنطلقًا) و(هو زيدٌ مُنطلقًا)؛ وسبب ذلك أنّ الاسم لا يكون للمتكلّم في حال الانطلاق ويفارقه في حالٍ أخرى، ونحو المنطلق والقاعد وما أشبه ذلك ممّا لا يَعتدُّ به الإنسانُ في مدح ولا ذمٍّ، فلا يكون تحقيقًا للإخبار[58].

د-مجيءُ الظرف مخالفًا لزمن فعْله:

وممّا جاء محالًا ونَقْضًا قوله: «وَتَقُولُ: (واللّه ما أَعْدُو أَنْ جَالَسْتُكَ)، أَيْ: أَنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذلكَ، أَيْ: ما أُجَاوِزُ مُجَالَسَتَكَ فيْمَا مَضَى، ولَوْ أرادَ (ما أَعْدُو أَنْ جَالَسْتُكَ غَدًا) كانَ مُحَالًا ونَقْضًا، كَمَا أنّه لَوْ قالَ: (ما أَعْدُو أَنْ أُجَالِسَكَ أَمْسِ) كانَ مُحَالًا»[59].

- ما أَعْدُو أَنْ جَالَسْتُكَ غَدًا.

- ما أَعْدُو أَنْ أُجَالِسَكَ أَمْسِ.

معنى التركيبين من المحال، ووجه ذلك أنّ منطق العقل يقتضي أن تنتظم الجملة التامّة في زمن واحد، وتَفرضُ قواعدُ الاختيار المنطقية في التركيب الوارد

فيه ظرف زمانٍ أن يلائمه الفعلُ قبلَه في الزمن، فالتركيب (ما أَعْدُو أنْ جالسْتُكَ غدًا) استحالَ؛ لأنّ المعنى فيه على المُضيّ، كأنه قيل: ما أُجاوزُ مجالسَتَكَ فيما مضى، ولا يصحّ قَلبُه إلى المستقبل بمجيء الظرف (غدًا) بعده، والتركيب الثاني: (ما أَعْدُو أنْ أُجَالِسَكَ أمْسِ) استحالَ؛ لأنّ (أَعْدُو) و(أُجَالِسَ) مستقبل، وإذا كان ابتداء الكلام مستقبلًا، لم يَجُزْ أن يؤتى بالظرف (أمسِ) بعده للمضيّ[60].

ثانيًا: أثر الدلالة المنطقية في قبول وجه إعرابيّ أو ردّه:

يحتكم سيبويه في قبوله وجهًا إعرابيًّا، وردّ غيره، إلى معطيات الدلالة المنطقية العقلية، إذ يَحْتَملُ إعراب بعض ألفاظ التركيب النحوي وجهًا أو أكثر، رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، فيفاضل بين تلك الوجوه، ويردُّ بعضَها ويقبلُ الأخرى، مُستعينًا بما يقتضيه العقل والمنطق، وممّا ورد من ذلك:

أ- مجيء (أقولُ) و(يقولُ) بمعنى الظنّ:

ورد في الكتاب: «وَاعْلَمْ أنّ (قُلْتُ) إنّما وَقَعتْ في كلام العربِ عَلى أَنْ يُحكى بها، ... وكَذَلِكَ جَميعُ ما تَصَرَّفَ من فعْله إلاّ (تَقولُ) في الاسْتفْهام، شَبّهُوها بِـ(تَظُنُّ)، وَلَمْ يَجْعَلُوها كَـ(يَظُنُّ) وَ(أَظُنُّ) في الاسْتفْهام؛ لأنّهُ لا يَكادُ يُسْتَفْهَمُ المُخاطَبُ عَنْ ظَنِّ غَيرِه وَلا يُسْتَفْهَمُ هُوَ إلاّ عَنْ ظَنِّه»[61].

- أَأَقُولُ زيدًا مُنطلقًا ؟.
- أَيَقُولُ زيدٌ عَمرًا مُنطلقًا ؟.

يأخذ الفعلُ (تقول)، المقصودُ به المخاطَب، حالَ الاستفهام حكم الفعل الناسخ (ظن) فيعمل عمله، ولا يجوز ذلك فيما تصرّف من فعل القول، كالفعل (أقولُ) للمتكلّم، ولا الفعل (يقول) للغائب، ووجه ذلك دلالة المنطق، فالمخاطب إنما يستفهم عن ظنّه واعتقاده هو، ولا يستفهم عن ظنّ غيره، فهو لا يعلم اعتقادَ غيره ولا ظنَّه، وكذا استفهام الإنسان عن ظنّ نفسه[62].

ب- إعراب (أنت) بعد اسم الإشارة:

يقول سيبويه في تخريج إعراب (أنت) من قولِ عَديّ بن زيد:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أمْ بُكُوْر

أنْتَ فَانْظُرْ لأيِّ ذَاكَ تَصِيْرُ[63]

«وَقَدْ يَجُوْزُ [أَنْ يَكُونَ] (أَنْتَ) عَلَى قَوْلِه: (أَنْتَ الهالكُ)، كَمَا يُقالُ إذا ذُكرَ إنْسانٌ لشَيء قالَ النّاسُ: (زيدٌ)، وَقَالَ النّاسُ: (أَنْتَ)، وَلا يَكُونُ عَلَى أنْ تُضْمرَ (هذا)؛ لأَنَّكَ لا تُشيْرُ للمُخَاطَبِ إلى نَفْسهُ، وَلا تَحْتاجُ إلى ذَلكَ، وَإنَّما تُشيْرُ لَهُ إلى غَيْرِه، أَلا تَرَىٰ أَنَّكَ لَو أَشَرْتَ لَهُ إلى شَخْصه فَقُلْتَ: (هذا أَنْتَ) لَمْ يَسْتَقِمْ»[64].

- هذا أَنْتَ.

يحتمل الضمير (أنتَ)، في الشاهد الشعريّ، أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، كما يحتمل أن يعرب مبتدأ محذوف الخبر، غير أنّ سيبويه لا يصحّحُ في البيت تقدير الكلام مبتدأً وخبرًا: هذا أنت، فالتركيب غير مستقيم، إذ لا يشير المتكلّم إلى مخاطَبه، بل إلى غيره[65].

ومثله ما جاء عن سيبويه في بعض أبواب الضمائر[66]: «وَحَدّثنا يُوْنُسُ أَيْضًا تَصْدِيقًا لِقَولِ أَبِي

الخَطّاب أنَّ العَرَبَ تَقُولُ: (هَذَا أَنْتَ تَقُولُ كَذا وَكَذا)، لَمْ يُرِدْ بقوله: (هَذا أَنْتَ) أَنْ يُعَرِّفَه نَفْسَهُ كَأَنَّهُ يُريدُ أَنْ يُعْلِمَهُ أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرَهُ، هَذا مُحَالٌ، وَلَكِنّه أَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَهُ كأَنَّهُ قَالَ: الحاضِرُ عِنْدَنا أَنْتَ، وَالحاضِرُ القَائِلُ كَذَا [وَكَذَا] أَنْتَ»[67].

– هَذَا أَنْتَ تَقُولُ كَذا وَكَذا (يريد أنْ يُعلمه أنه ليس غيره).

لو أراد المتكلّم بالتركيب السابق أن يُعلِمَ المخاطَبَ أنه ليس غيره كان الكلام محالًا؛ لأنه إذا أشار له إلى نفسه فالإخبار عنه بـ(أنت) لا فائدة فيه، لأنك إنما تعلمه أنه ليس غيره[68].

ج- بدل الكلّ في المُغاير:

يورد سيبويه في بعض أبواب البدل: «(هَذا بابُ المُبْدَلِ مِنَ المُبدَلِ منهُ وَالمُبدَلُ يَشْرَكُ المُبدَلَ منهُ في الجَرِّ)، وَذلِكَ قَولُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حمارٍ)، فَهُوَ عَلى وَجْهٍ محالٌ وَعَلى وَجْهٍ حَسَنٌ، فَأَمَّا المُحَالُ فَأَنْ تَعْنِيَ أَنَّ الرَّجلَ حمارٌ، وأَمّا الذي يَحْسُن فَهُوَ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) ثُمَّ تُبْدِلَ الحمَارَ مَكَانَ الرَّجُلِ فَتَقُولَ: (حمارٍ)، إِمَّا أَنْ تَكُونَ غلطتَ أو نَسِيتَ فَاسْتَدْرَكْتَ، وَإِمّا أَنْ يَبْدُوَ لَكَ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ مُرُورِكَ بالرَّجُلِ وتَجْعَلَ مَكَانَهُ مُرُورَكَ بِالحِمَارِ بَعْدَ ما كُنْتَ أَرَدْتَ غيْرَ ذَلِكَ»[69].

– مررتُ بِرَجُلٍ حمارٍ.

الوجه المحال في التركيب السابق أن يقصد به بدل الكلّ، نظير: مررتُ بأخيكَ زيدٍ؛ لاستحالة ذلك في المعنى، والوجه الحسَن أن يكون على الغلَط والنسيان، فيكون أراد: مررتُ بحمارٍ، فسبق لسانه، ثم يَتذكّر المتكلّم بعد ذلك ما أراد فيذكر الحمار[70].

د- نصب المضارع بعد الفاء:

يقول سيبويه: «وَتَقُولُ: (لا يَسَعُنِيْ شَيْءٌ فَيَعْجِزَ عَنْكَ)، أَيْ: لا يَسَعُنِيْ شَيْءٌ فَيَكُونَ عاجِزًا عَنْكَ، وَلا يَسَعُنِيْ شَيْءٌ إلاّ لَمْ يَعْجِزْ عَنْكَ، هَذا مَعْنَى هَذا الكَلام، فإنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الأَوَّلِ قَبُحَ المَعْنَى؛ لأَنَّكَ لا تُريدُ أَنْ تَقُوْلَ: إنّ الأَشْيَاءَ لا تَسَعُنِيْ وَلا تَعْجِزُ عَنْكَ، فَهَذا لا يَنْوِيه أَحَدٌ»[71].

– لا يَسَعُنِيْ شَيْءٌ فَيَعْجِزُ عَنْكَ.

يقبح المعنى في التركيب السابق حين يرفع (يعجزُ) عطفًا على الفعل (يسعني) قبله؛ إذ سيؤول معناه إلى: لا يسعني شيءٌ ولا يعجزُ عنك شيءٌ، وهذا مستحيل عقلًا، وقائله كاذب؛ لأنّ الدار تَسَعُه وخُرت الإبرة يعجز عنه[72].

هـ- نصب المضارع بعد النهي:

وفي موضع آخر يقول: «وَتَقُولُ: (لا تَدْنُ منهُ يَكُنْ خَيرًا لَكَ)، فإنْ قُلْتَ: (لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ)، فَهُوَ قَبِيحٌ إنْ جَزَمْتَ، وَلَيسَ وَجْهَ كلام النَّاس؛ لأَنّكَ لا تُريدُ أَنْ تَجْعلَ تَبَاعُدَهُ مِنَ الأَسَدِ سَبَبًا لأَكْله، فإنْ رَفَعْتَ فَالكَلامُ حَسَنٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لا تَدْنُ منهُ فإنّهُ يَأْكُلُكَ، وإنْ أَدْخَلْتَ الفَاءَ فَهُوَ حَسَنٌ، وذلِكَ قَولُكَ: (لا تَدْنُ منهُ فَيَأْكُلَكَ)»[73].

– لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ.

جزم المضارع في هذا التركيب قبيح؛ إذ يكون جوابًا للنهي عن الدُّنُوّ، ويجعل تباعده عن الأسد سببًا لأكله، وهذا غير معقول[74].

ز- فتح همزة (أنّ) بعد (حتى):

يقول سيبويه في بعض أحكام فتح همزة (أنّ)

وكسرها: «(هَذا بَابٌ آخَرُ مِنْ أَبْوَاب إنَّ) وَذَلكَ قَولُكَ: (قَدْ قَالَهُ القَومُ حَتَّى إنَّ زَيدًا يَقُولُهُ)، وَ(انْطَلَقَ القَومُ حَتَّى إنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ)، فَـ(حَتَّى) هَهُنا مُعَلَّقةٌ لا تَعْمَلُ شَيْئًا في (إنَّ)، كَما لا تَعْمَلُ إذا قُلْتَ: (حَتَّى زَيْدٌ ذاهِبٌ)، فَهَذا مَوْضِعُ ابْتِداء وَ(حَتَّى) بِمَنْزِلَةِ (إذا)، وَلَو أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: (حَتَّى أَنَّ) في ذا المَوْضِعِ كُنْتَ مُحيلًا؛ لأنَّ (أنَّ) وَصِلَتَها بِمَنْزِلَةِ الانْطِلاقِ، وَلَو قُلْتَ: (انْطَلَقَ القَومُ حَتَّى الانْطِلاقُ أَو حَتَّى الخَبَرُ) كَانَ مُحَالًا؛ لأنَّ (أنّ) تُصَيِّرُ الكَلامَ خَبَرًا، فَلَمّا لَمْ يَجُزْ ذا حُمِلَ عَلَى الابْتِدَاءِ»[75].

- قَدْ قَالَهُ القَومُ حَتَّى أنَّ زَيدًا يَقُولُهُ.

- انْطَلَقَ القَومُ حَتَّى أنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ.

يستحيل الكلام بفتح همزة (أنّ) في التركيبين السابقين، ووجه ذلك أنّ (أنّ) المفتوحة في تأويل مصدر ينبئ عن قصة، فيكون تقدير الكلام حينها: قد قاله القومُ حتى قولُ زيد، وقد انطلق القومُ حتى انطلاقُ زيد، ولا يصحّ عقلًا أن يقولَ القولُ، كما لا يصحّ منطقًا أن ينطلقَ الانطلاقُ، فلمّا استحال هذا المعنى في التركيبين السابقين كان الوجه أن تكسر همزة (إنّ) فيهما[76].

ثالثاً: أثر الدلالة المنطقية في تخريج إعراب عناصر التركيب:

يحتكم سيبويه في الكتاب إلى الدلالة المنطقية وحكم العقل في إعراب بعض الكلمات داخل التركيب النحوي، ويفترق هذا القسم عن سابقه في أنّ الوجه الإعرابيَّ هنا مستقرٌّ واردٌ، والجَهْد هنا في تخريج إعرابه وتوجيهه بما يقتضيه العقل والمنطق، أمّا القسم المتقدّم فالنظر فيه في إمكان قبول الوجه الإعرابي من عدمه ابتداءً، وممّا وقفتُ عليه من تخريج لإعراب عناصر التراكيب ما يأتي:

أ- توجيه فتح همزة (أنّ) في آية الأنعام:

ورد في بعض مواضع الكتاب: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَولِه عَزَّ وَجَلَّ (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ[77]): ما مَنَعَها أنْ تَكُونَ كَقَولِكَ: (وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ لا يَفْعَلُ)؟، فَقَالَ: لا يَحْسُنُ ذَا في ذَا المَوضِعِ، إنّما قَالَ: وَمَا يُشْعِرُكُمْ، ثُمَّ ابْتَدأَ فَأَوْجَبَ [فَقَالَ]: إنَّها إذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ، وَلَوْ قَالَ: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) كَانَ ذَلكَ عُذْرًا لَهُمْ، وَأَهْلُ المَدِينَةِ يَقُولُونَ: (أَنَّها)[78]، فَقَالَ الخَليلُ: هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَولِ العَرَبِ: (ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيئًا)، أَيْ: لَعَلَّكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَعَلَّها إذا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ»[79].

- وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ.

وردت الآية بوجهَين: كسر الهمزة (إنّها) وفتحها (أنّها)، فالكسر: على أنّ تمام الكلام عند الخليل وتلميذه سيبويه بالوقف على قوله: (وما يُشعركم)؛ والمعنى: إنّها إذا جاءت لا يؤمنون، بالإيجاب، أمّا الفتح فتأوّلوا (أنّ) بـ(لعلّ)[80]، ليستأنف الكلام فيُبْهِم أمرَ المشركين، فلم يُخبرْ عنهم بإيمان ولا غيره، ويكونَ المعنى: وما يُشعركم، لعلّهم إذا جاءتهم الآيات لا يؤمنون، ولا يصحّ تقديرها مصدريةً؛ فتكونَ الآية عُذرًا للمشركين.

وكأنّ سيبويه يلحظ الجانب المنطقي/العقلي في الآية؛ إذ الآية مَسُوقة للردّ على المشركين فقد تقدّم (لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا)[81]، فقيل: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، ردًّا عليهم في المعنى، كما جاء هذا المعنى في غير موضعٍ، ويدلّ عليه ما بعد ذلك

من قوله تعالى: (كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)(82)، فنحو ذا يؤكد أنّ الكلام جاء ردًّا على المؤمنين لا تصديقًا لهم.

لذا يرى الخليلُ وتلميذه أنّ الفتح (=أنّها) يستلزمُ أن يتصل المصدر المؤوّل بالفعل (يشعركم) مفعولًا به ثانيًا، ويكون الكلام مُنقلبًا مُتغيِّرًا عن مراد الله، إذْ يكون تقديره: وما يدريكم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت، أي: لو جاءت لآمنوا، وفي هذا عذرٌ للمشركين الذين طلبوا الآية، وإنكارٌ على المسلمين(83).

ب- توجيه النصب بعد (حتّى):

«وَتَقُولُ: (سِرْتُ وَسَارَ حَتَّى نَدْخُلَها)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (سِرْنا حَتَّى نَدْخُلَها)، وَتَقُولُ: (سِرْتُ حَتَّى أَسْمَعَ الأَذَانَ)، هَذَا وَجْهُهُ وَحَدُّهُ النَّصْبُ؛ لأَنَّ سَيرَكَ لَيسَ يُؤَدِّي سَمْعَكَ الأَذَانَ، إنَّما يُؤَدِّيه الصُّبْحُ، وَلَكنَّكَ تَقُولُ: (سِرْتُ حَتَّى أَكِلُّ)؛ لأَنَّ الكَلالَ يُؤَدِّيه سَيرُكَ، وَتَقُولُ: (سِرْتُ حَتَّى أُصْبِحَ)؛ لأَنَّ الإِصْبَاحَ لا يُؤَدِّيه سَيرُكَ، إنَّما هِيَ غَايَةُ طُلُوعِ الشَّمْسِ»(84).

- سِرْتُ حَتَّى أَسْمَعَ الأَذانَ.
- سِرْتُ حَتَّى أُصْبِحَ.

يوجب سيبويه في التركيبين السابقين نصبَ الفعل بعد (حتّى)، ولم يسوّغ رفعه، ووجه ذلك دلالة العقل، فالسير لا يؤدي أو يسبّب سماعَ الأذان ولا طلوعَ الشمس، بل لهما سبب آخر، فالأذان سببه الصبح، والإصباح سببه طلوع الشمس؛ وشرط رفع الفعل بعد (حتّى) أن يكون مُسبَّبًا عما قبلها، وهو متحقق في التركيب (سرتُ حتّى أَكِلَّ) فالكلال والتعب مسبَّب عن السير(85).

رابعًا: أثر الدلالة المنطقية في تفسير بعض الظواهر التركيبية:

سيبويه في هذه البابَة يوجّه ما قد يعرض للتركيب من حذف أو زيادة بمقتضيات الدلالة المنطقية، فيُظهِر وجهَ الجواز أو المنع بها، وممّا جاء على ذلك:

أ- حذف متعلّق خبر (كان):

«وَأَمَّا قَوْلُ النَّاسِ: (كَانَ البُرُّ قَفيزَيْنِ) وَ(كَانَ السَّمْنُ مَنَوَينِ) فَإِنَّما اسْتَغْنَوا هَهُنَا عَنْ ذِكْرِ الدِّرْهَمِ لِمَا فِي صُدُوْرِهِمْ مِنْ عِلْمِه، وَلأَنَّ الدِّرْهَمَ هُوَ الذي يُسَعَّرُ عَلَيه، فَكَأَنَّهُمْ إنَّما يَسْأَلُونَ عَنْ ثَمَنِ الدِّرْهَمِ فِي هَذَا المَوْضِعِ، كَمَا يَقُولُونَ: (البُرُّ بِستِّينَ)، وَتَركُوا ذِكْرَ (الكُرِّ) اسْتِغْنَاءً بِمَا فِي صُدُوْرِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ وَبِعِلْمِ المُخَاطَبِ؛ لأَنَّ المُخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ ما يَعْني، فَكَأَنَّهُ إنَّما يَسْأَلُ هُنَا عَنْ ثَمَنِ الكُرِّ كَمَا سَأَلَ الأَوّلُ عَنْ ثَمَنِ الدِّرْهَمِ، وَكَذَلِكَ هَذا وَمَا أَشْبَهَ فَأَجْرِهِ كَمَا أَجْرَتْهُ العَرَبُ»(86).

- كَانَ البُرُّ قَفيزَيْنِ (أصل التركيب = كَانَ البُرُّ قَفيزَيْنِ بدرهمٍ).
- كَانَ السَّمْنُ مَنَوَينِ (أصل التركيب = كَانَ السَّمْنُ مَنَوَينِ بدرهمٍ).

يوجّه سيبويه جواز حذف الجار والمجرور (بدرهم) المتعلقين بخبر (كان)، بعلم المخاطب وبما دلّ عليه المنطق، ذلك أنّ المشتريَ السائلَ إنما يسأل عن ثمن الدرهم والدينار، وقد اعتادوا الابتياعَ بالدرهم والدينار، فترك السائلُ المشتري ذِكْرَهما اكتفاءً بمعرفة البائع للثمن(87).

ب- زيادة النفي (لا) بعد (أوْ):

وفي موضع آخر عنه: «أَنَّكَ إذا أَخْبَرْتَ فَقُلْتَ: (لَسْتَ بِشْرًا أَوْ لَسْتَ عَمْرًا)، أَوْ [قُلْتَ]: (ما أَنْتَ بِبِشْرٍ أَوْ ما أَنْتَ بِعَمْرو)، لَمْ يَجِئْ إلاّ عَلَى مَعْنَى: لا بَلْ ما أَنْتَ بِعَمْرو، وَلا بَلْ لَسْتَ بِشْرًا، وَإذا أَرَادُوا مَعْنَى أَنَّكَ لَسْتَ وَاحِدًا مِنْهُمَا قَالُوا: (لَسْتَ عَمْرًا وَلا بِشْرًا)، أَوْ قَالُوا: (أَوْ بِشْرًا)، كَمَا قالَ عَزّ وَجَلَّ: (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) [88] لَوْ قُلْتَ: أَوْ لا تُطِعْ كَفُورًا، انْقَلَبَ المَعْنَى»[89].

- لا تُطِعْ مِنْهمْ آثِمًا أو لا تُطِعْ كَفُورًا.

ينقلب المعنى في التركيب حين تعاد (لا) بعد (أوْ)، ووجه ذلك دلالة العقل؛ إذ يصير الكلام إضرابًا؛ كأنه تركَ النهي عن اتّباع الآثِم، وأضرَبَ عنه، ونهى عن طاعة الكفور فقط، فيكون معناه: أطِعْ آثِمًا، ولا تطع كَفُورًا، وحينها لا تَحرُم طاعتُهما جميعًا[90].

الخاتمة:

تجلّت هذه الدراسة عن شيء من علاقة النحو بالمنطق، ومعالم المنطق ودلاته في كتاب سيبويه، وتحليله لتراكيبه النحوية، يمكن إيجازها فيما يأتي:

- أنّ بين النحو والمنطق مناسبةً ومشابهةً، فهما آلتان لمعرفة الصواب والخطأ، وعمادُهما الاستقراءُ والاستنباطُ.
- أنّ هناك تفاعلًا بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية داخل التركيب النحويّ، يترتّب عليه مقبولية التركيب النحوي وعدم مقبوليته.
- ممّا يمكن الاطمئنان إليه أنّ الأثر المنطقي – خلال القرنِ الثاني، زمنِ تأليف كتاب سيبويه- لم يَنَلْ مِن أُسُسِ النحو المعرفية أو الدراسية، بل في أساليبه ومنهجيته.
- الدلالة المنطقية في كتاب سيبويه يظهر أثرها في أقسام أربعة، مُجملُها: عدمُ قبول معنى التركيب، وقبولُ وجه إعرابيّ أو ردّه، وتخريجُ إعراب عناصر التركيب، وتفسيرُ بعض الظواهر التركيبية كالحذف والزيادة.
- كثير من المواطن التي وصف سيبويه فيها معاني التراكيب بأنها من المحال = تجد للدلالة المنطقية فيها أثرًا.
- وبشيء من التأمّل أجد الدلالة المنطقية التي يراعيها سيبويه في تحليله التراكيب النحوية، مختلفة المرجعية والمنطلق، ذلك أنّ بعضًا من حججه العقلية ومسوّغاته المنطقية نابع من تأثير شرعيّ ديني، وبعضها الآخر يراعي فيها منطق المجتمع وأعرافه وتقاليده وأصول مخاطباته اللغوية ممّا غدَا منطقًا يُحتكم إليه، ولعلّي أصنف تلك المنطلقات والمعايير المنطقية صنفين، هما:

1- المنطلق/المعيار الشرعي: وفيه يتجلّى أثر الشرع والمرعيّات الإسلامية، وممّا جاء عليها الآتي: قول سيبويه: «وَلَوْ قَالَ: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) كَانَ ذَلِكَ عُذْرًا لَهُمْ»[91]، وقوله: «لَوْ قُلْتَ: أَوْ لا تُطِعْ كَفُورًا، انْقَلَبَ المَعْنَى»[92].

2- المنطلق/المعيار المجتمعي: وفي هذا الصنف يتحكّم منطق المجتمع بأعرافه وتقاليده وأصول مخاطباته ممّا استقرّ وقبله العقل، وحكم على ما خالفه بالمفارقة المنطقية، ومن ذلك عند

سيبويه قولُه: «لأنّهُ لا يَكادُ يُسْتَفْهَمُ المُخاطَبُ عَنْ ظَنِّ غيرِه، وَلا يُسْتَفْهَمُ هُوَ إلاّ عَنْ ظَنِّه»[93]، ومثله قوله: «لأَنَّكَ لا تُشيْرُ للمُخَاطَبِ إلى نَفْسهُ، وَلا تَحْتاجُ إلى ذَلكَ، وَإِنَّما تُشيْرُ لَهُ إلى غَيْرِه»[94]، وقوله: «لَمْ يُرِدْ بقَوله: (هَذا أَنْتَ) أَنْ يُعَرِّفَه نَفْسَهُ كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُعْلِمَهُ أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرَهُ، هَذا مُحَالٌ»[95]، وقوله: «فأَمَّا المحُالُ فأَنْ تَعْنيَ أنَّ الرَّجلَ حمارٌ»[96]، وقوله: «إنّ الأَشْيَاءَ لا تَسَعُنيَ وَلا تَعْجزُ عَنْكَ، فَهَذا لا يَنْويه أَحَدٌ»[97]، «وَلَيسَ وَجْهَ كلام النّاس؛ لأنّكَ لا تُريدُ أَنْ تَجْعلَ تبَاعُدَهُ منَ الأَسَد سَبَبًا لأَكْله»[98]، ومثل ذلك: «أَنَّ الدِّرْهَمَ هُوَ الذي يُسَعَّرُ عَلَيه»[99].

الحواشي والتعليقات:

1. سيأتي بعضها في مطلب (النحو العربي بين الأصالة والتأثّر).
1. الشاطبي، أبو إسحاق: الموافقات، ضبطه مشهور بن حسن آل سلمان، الجيزة–القاهرة، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417هـ= 1997م، 54/5.
2. خليل، ياسين: محاضرات في المنطق الرياضي، القاهرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م، 347، وينظر ابن سينا، أبو علي الحسين: النجاة في المنطق والإلهيات، تحقيق عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1412هـ=1992م، 10/1.
3. ينظر: الفارابي، أبو نصر: إحصاء العلوم، تحقيق علي بوملحم، بيروت– لبنان، دار ومكتبة الهلال، 1996م، 60-62، والتوحيدي، أبو حيان: المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، الكويت، دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، 1992م، 169 – 172، والنشار، علي سامي: المنطق الصوري، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1966م، 70-76، وناصر، مها خيربك: اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي 123-130، ورمضان، أحمد السيد: علم المنطق، الرياض، مطابع أضواء المنتدى، 1424هـ، 24، وجهامي، جيرار: الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية 127 وما بعدها.
4. محسب، محيي الدين: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 1427هـ=2007م، 13.
5. بدوي، عبد الرحمن: المنطق الصوري والرياضي، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الرابعة، 1977م، 33.
6. التوحيدي، المقابسات 169.
7. الفارابي، إحصاء العلوم 54.
8. ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي 122-123.
9. محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي 210.
10. ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار الكتاب اللبنانيّ، الطبعة الثالثة، 1967م، 1084.
11. وهم فيه فريقان: قابلٌ له، ورافضٌ، فالفريق الأوّل: رافضٌ للمنطق، مُعرِضٌ عنه، ومُحذّرٌ منه، ومن هؤلاء: الشافعيُّ، وابنُ الصلاح، وابنُ تيمية، ومن حججهم في ذلك: ارتباطُ المنطق بلغة اليونان ومصطلحاتها ومناهجها اللغوية في التفكير، وارتباطُه بالفلسفة اليونانية وعقيدتها الوثنية القائمة على الخرص والتخمين وتعدد الآلهة، ينظر: ابن الصلاح، تقي الدين: فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1406هـ = 1986م، 208/2-212، ومباحث كتاب ابن تيمية، الرد على المنطقيين، تحقيق عبد الصمد شرف الدين الكتبي، بيروت،

مؤسسة الريان، 1426هـ= 2005م، والسيوطي، صون المنطق والكلام، تحقيق علي سامي النشار وسعاد علي عبد الرازق، القاهرة، دار النصر للطباعة، الطبعة الثانية، 1389هـ=1970م، 47-48.

- أمّا الفريق الآخر: فمؤيّد للمنطق، آخذ به، يراه وسيلة للتفكير الصحيح، بل هو مقدمة العلوم كلها، ومَن لم يحط به فلا ثقة بشيء من علومه، وقد نظروا في منطق أرسطو، وشرحوه، ولخّصوه، وألفوا في المنطق كتبهم، ومن هؤلاء: الكِنديُّ الفيلسوفُ، وأبو نصر الفارابي، وابنُ سينا، وأبو حامد الغزالي، ومن أبرز مسوّغاتهم: حيادية المنطق وآليته الإجرائية وأثره في إقامة الفكر، والحاجة إلى ضبط التفكير والاستدلال، وكذلك تدعيم المنطق للطريقة الجدلية في مواجهة أهل التشغيب وأعداء الإسلام، تنظر تضاعيف كتبهم: الكندي، أبو يوسف: رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة، دار الفكر العربي، ومكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1978م، والفارابي: إحصاء العلوم، وابن سينا، النجاة، والغزالي، أبو حامد: معيار العلم في فن المنطق، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف، 1961م.
- وينظر تفصيل المسألة ومواقف الفريقين وأدلتهم وردودهم وتخريجاتهم في المراجع الآتية: نصار، محمّد عبد الستار: المدرسة الفلسفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام، القاهرة، دار الأنصار، الطبعة الأولى، 1399هـ=1979م، 260/1 وما بعدها، وصالح، حسن بشير: علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003م، 69-96، والحارثي، وائل بن سلطان: علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 2012م، 213 وما بعدها.

12. بوعلي، فؤاد: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، إربد–الأردن، عالم الكتب الحديث، 2011م، 141.

13. وقد تناوله بالدرس والتحليل أكثر الدارسين لنشأة النحو العربي، ولقضايا التأثر والتأثير فيما بين الثقافة الإسلامية والأجنبية، ومن تلك الدراسات: السيد، عبد الرحمن محمّد: مدرسة البصرة النحويّة، العراق، منشورات جامعة البصرة، مطابع سجلّ العرب، الطبعة الأولى، 1388هـ=1968م، 94-107، وتروبو، مقال "نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 1، 1978م، وأبو المكارم، علي: تقويم الفكر النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2005م، وحسّان، تمام: الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الدار البيضاء، دار الثقافة – مطبعة النجاح الجديدة، 1411هـ=1991م، 47-58، والحديثي، خديجة: المدارس النحويّة، العراق، مطبعة جامعة بغداد، 1406هـ=1986م، 31-38، وعلامة، طلال: نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، بيروت، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، 1992م، 164 وما بعدها، وعمايرة، إسماعيل أحمد: كتاب "المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية"، عمّان، دار حنين، الطبعة الثانية، 1992م، والياسري، علي مزهر: الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2003م، ومحسّب،

الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، وبكوش، فاطمة الهاشمي: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004م، 62-68، وبوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي 141-179.

14. وكان المستشرق الألماني ماركس من أوائل من زعم أنَّ المنطق اليوناني قد أثَّر في النحوِ العربي في مستوى المفاهيم والمصطلحات، وأيَّده في هذه النظرة غير واحدٍ من المستشرقين، منهم الألماني كارل بروكلمان، والمستشرق الفرنسي هنري فليش وغيرهما، وتابَعهم مجموعة من اللغويين العرب منهم: إبراهيم مصطفى، وأحمد أمين، وإبراهيم بَيُّومي مدكور، ولطفي عبد البديع، ينظر: تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه 125، وبروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، تحقيق عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، 1977م، 132/1، وأمين، أحمد: ضحى الإسلام، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الخامسة، 1956م، 292/1، ومدكور، إبراهيم بيومي: منطق أرسطو والنحو العربي، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، 1953م، 338-346، وعبد البديع، لطفي: التركيب اللغوي للأدب، الرياض، دار المريخ، الطبعة الأولى، 1409هـ=1989م، 22-27، وفيرستيج، كيس: عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة محمود كناكري، إربد–الأردن، عالم الكتب الحديث، الطبعة الثانية، 1424هـ=2004م، 38-63.

15. ينظر: أيوب، عبد الرحمن: دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1960م، 9-11، وتروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه 125، وبروكلمان، تاريخ الأدب العربي 132/1، وأمين، ضحى الإسلام 292/1-298، 293/2، وحسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، دار عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 1421هـ=2001م، 118، وفريحة، أنيس: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، بيروت، دار النهار، 1980م، 93.

16. كادّعائهم تأثّرَ أبي الأسود الدؤلي بيعقوب الرهاوي، وأخذه عنه طريقةَ ضبط الحروف بالشكل، وادّعاء اتصال الخليل بن أحمد بحُنين بن إسحاق، وادّعاء تأثر الخليل بعبد الله بن المقفّع، ينظر: فيرستيج، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي 45-51، وفريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها 37.

17. ويكاد المستشرق الإنجليزي كارتر أن يكون من أهمّ المستشرقين الذي دافعوا عن أصالةِ النحو العربي، ومثله المستشرق الفرنسي جيرار تروبو، ومن أشهر اللغويين العرب الدكاترة تمام حسان، وعلي أبو المكارم، وعبده الراجحي، وعبد الرحمن الحاج صالح، وعبد القادر المهيري، ينظر: تروبو، جيرار: بحث "نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه"، وحسان، الأصول 54 فما بعدها، وأبو المكارم، تقويم الفكر النحوي 79-112، 254-262، والراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1979م، 104، وصالح، عبد الرحمن الحاج: النحو العربي ومنطق أرسطو، الجزائر، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد 1، 1964م، 67-86، والمهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1993م، 99.

18. ينظر: بدوي، عبد الرحمن: التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، (د.ط)، 1940م، 16، والسيد، مدرسة البصرة النحوية 94-107، وحسان، الأصول 47-58، والحديثي، المدارس النحوية 31-38، وعلامة، نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة 164 وما بعدها، وعمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية 40-64، ومحسّب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي 33، والياسري، الفكر النحوي عند العرب 109-111، 122، 128، وبكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث 62-68، وبوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي 141-179.

19. مما يذكرونه تقدّمُ حياة أبي الأسود الدؤلي (عاش ما بين 1-69هـ)، عن يعقوب الرهاوي (عاش ما بين 34هـ-109هـ)، وتأخّرُ زمن حنين بن إسحاق (ولد 194هـ وتوفي 264هـ)، ولم يثبت عن ابن المقفع ترجمته لمنطق أرسطو، ولم يكن لقاء ابن المقفع بالخليل إلا ليلةً واحدة، ينظر: الزبيدي، أبو بكر الأندلسيّ: طبقات النحويّين واللغويّين، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة–مصر، دار المعارف، 1973م، 45، وأبو المكارم، تقويم الفكر النحوي 87-91، ومحسّب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي 36-40، وعمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، 47-55، والياسري، الفكر النحوي عند العرب 123-128.

20. بدأت حركة نقل الفلسفة اليونانية إلى العربية في العصر العباسي الأول حوالي سنة 220هـ، واستمرت حتى حوالي 420هـ، ينظر: فالترز، ريتشارد: الفلسفة الإسلامية ومركزها في التفكير الإنساني، ترجمة محمود توفيق حسين، بيروت، دار العلم للملايين، 1958م، 22.

21. المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي 92.

22. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، الطبعة الأولى، 1384هـ=1965م، 109/1.

23. القفطي، أبو الحسن الشيبانيّ: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الكتب المصريّة، 1369هـ=1955م، 149/3.

24. ينظر: أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي 123-163، وحسان، الأصول 57-58، ومحسّب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي من الصحيفة 49 وما بعدها.

25. ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 1404هـ=1984م، 1698/4، وابن سيده، علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، سني الطبع مختلفة، 220/9-221، والزمخشري: أساس البلاغة، القاهرة، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م، 280/1.

26. ينظر: الراغب، أبو القاسم الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1381هـ= 1961م، 170.

27. الدمنهوري، أحمد: إيضاح المبهم من معاني السلّم، حققها فاروق الدباغ، بيروت، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، 1427هـ=2006م، 40.

28. الطلحي، ردة الله: دلالة السياق، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1424هـ، 30.

29. المسدي، عبد السلام: اللسانيات وأسسها المعرفية، تونس، الدار التونسية للنشر، والجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، 47.

30. ينظر: أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصريّة، الطبعة الرابعة، 1972م، 178، والعكيلي، حسن منديل: النحو بين المنطق والاستعمال اللغوي، العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2008م، 188.

31. ينظر: الودرني، أحمد: قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1424هـ=2004م،119/1 وما بعدها، وحامد، عبد السلام السيد: الشكل والدلالة، القاهرة، دار غريب، الطبعة الأولى، 2002م، 29-31.

32. ينظر: حماسة، عبد اللطيف محمد: النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1420هـ=2000م، 9، والموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، عمّان–الأردن، دار البشير، الطبعة الثانية 1987م، 71-78، وخليل، حلمي: العربية والغموض، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988م، 115.

33. بالمر، فرانك: مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة خالد محمود جمعة، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997م، 216، وبشر، كمال: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، (د.ط)، 2005م، 149، 285، وممّا يذكر أن المدرسة الشكلية الروسية، ومن أبرز علمائها الروسي رومان جاكبسون، والمدرسة البنيوية الأدبية، ومن أبرز أعلامها الفرنسي رولان بارت، ترى المدرستان وجوب الفصل والتمييز بين الدلالة والنحو، وتجاهل المعنى أو الدلالة في تركيز واضح على آليات الشكل وجمالياته، ينظر: سامسون، جفري: مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبّة، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1417ه، 105 وما بعدها، وروبنز، ر. هـ: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة أحمد عوض، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1418هـ=1997م، 325 وما بعدها، وفضل، صلاح: نظرية البنائية في النقد الأدبي، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1419هـ=1998م، 17 وما بعدها، وحمودة، عبد العزيز: الخروج من التيه: دراسة في سلطة النص، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 2003م، 308، والغذامي، عبد الله: الخطيئة والتكفير: من البنيوية إلى التشريحية، نظرية وتطبيق، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2006م، 289.

34. ليونز، جون: اللغة وعلم اللغة، ترجمة مصطفى التوني، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1981م، 219/1.

35. بالمر، علم الدلالة 12، وحماسة، النحو والدلالة 113.
36. تنظران بتفصيل في: عيّاشي، منذر: اللسانيات والدلالة، حلب–سورية، مركز الإنماء الحضاري، الطبعة الثانية، 2007م، 53-58.
37. عيّاشي، اللسانيات والدلالة 56.
38. حماسة، النحو والدلالة 40.
39. ينظر: سامسون، مدارس اللسانيات، التسابق والتطوّر 145، وما بعدها، الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث 125.
40. ينظر التفريق بتفصيله في: تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه 126-131، وفيرستيج، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي 91-163، وعمايرة، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، 57-64.
41. الجابري، محمد عابد: بنية العقل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة التاسعة، 2009م، 44-45.
42. الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، والرياض، دار الرفاعي، الطبعة الثانية، 1403هـ=1983م، 191، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين 75.
43. الشاطبي، الموافقات 54/5.
44. يقول سيبويه في (باب اللفظ للمعاني): «اعْلَمْ أنّ منْ كَلامِهم اخْتلافَ اللّفْظَين لاخْتلاف المعنيَين، وَاخْتلافَ اللّفْظَين وَالمعنى وَاحدٌ، وَاتّفاقَ اللّفْظَين وَاخْتلافَ المعنَيَين، وَسَتَرى ذَلكَ إنْ شاءَ اللّه. فَاخْتلافُ اللّفْظَين لاخْتلاف المعنَيَين هُوَ نَحْو: (جَلَسَ وذَهَبَ)، وَاخْتلافُ اللّفْظَين وَالمعنى واحدٌ نَحْو: (ذَهَبَ وانْطَلَق)، وَاتّفاقُ اللّفْظَين وَالمعْنَى مُخْتَلفٌ قَولُكَ: (وَجَدْتُ عَلَيه) من المَوْجدَة، وَ(وَجَدْتُ) إذا أردْتَ وجْدانَ الضالّة، وأشْباهُ هذا كثيرٌ»، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1408هـ=1988م، 24/1.
45. الودرني، قضية اللفظ والمعنى 179/1.
46. يقول: «(هَذا بابُ الاستقامة منَ الكَلام والإحَالة) فَمنْهُ مُسْتَقيمٌ حَسَنٌ، ومُحَالٌ، وَمُسْتَقيمٌ كَذبٌ، وَمُسْتَقيمٌ قَبيحٌ، وَمَا هُوَ مُحَالٌ كَذبٌ. فَأَمَّا المُسْتَقيمُ الحَسَنُ فَقَوْلُكَ: (أتَيْتُكَ أمْس)، وَ(سَآتيكَ غدًا)، وأَمَّا المُحَالُ فَأَنْ تَنْقُضَ أوّلَ كَلامكَ بآخره فَتَقُولَ: (أتَيْتُكَ غدًا)، و(سَآتيكَ أمْس)، وَأَمَّا المُسْتَقيمُ الكَذبُ فَقَولُكَ: (حَمَلْتُ الجَبَلَ) و(شَربْتُ مَاءَ البَحْر)، وَنَحْوُهُ، وأمَّا المُسْتَقيمُ القَبيحُ فَأَنْ تَضَعَ اللفْظَ في غَير مَوْضعه نَحْوَ قَوْلكَ: (قَدْ زَيْدًا رَأيْتُ)، و(كَيْ زَيدٌ يَأتيَكَ)، وَأشْباهُ هذا، وأمَّا المُحَالُ الكَذبُ فَأنْ تَقُولَ: (سوفَ أشْرَبُ مَاءَ البَحْرِ أمْسِ)»، سيبويه، الكتاب 25/1-26.

47. الجابري، بنية العقل العربي 47.

48. ينظر: سعد، أحمد: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 1419هـ=1999م، 121-132، وحسين، عبد القادر: أثر النحاة في البحث البلاغي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1998م، 101-103.

49. سيبويه، الكتاب 176/1، 211.

50. المصدر نفسه 212/1، 247/3، 269.

51. السامرائي، مهدي صالح: المجاز في البلاغة العربية، حماة–سوريا، دار الدعوة، الطبعة الأولى، 1974م، 113.

52. سيبويه، الكتاب 169/3.

53. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، حقّقه مجموعة من الأساتذة، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، سنيّ الطبع مختلفة، 118/11، والفارسي، أبو علي: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة، والرياض، مطابع الحسني، الطبعة الأولى، سني الطبع مختلفة، 279/2، والرماني، شرح كتاب سيبويه (من باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم إلى نهاية باب الحكاية)، تحقيق إبراهيم الموسى، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1420هـ، 463/1، 479 (الموسى)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، الكويت، مطابع السياسة، الطبعة الأولى، 1421هـ =2000م، 277/1.

54. سيبويه، الكتاب 227/2-228.

55. ينظر: المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1386هـ=1966م، 268/2، وابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1407هـ= 1987م، 358/1، والسيرافي، شرح الكتاب 29/8-30.

56. ترجمته «بابُ ما يَنْتَصِبُ لأنّهُ خَبَرٌ لِلْمَعْرُوفِ المَبْنِيِّ عَلَى مَا [هُوَ] قَبْلَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ» سيبويه، الكتاب 77/2.

57. سيبويه، الكتاب 80/2-81.

58. ينظر: المبرد، المقتضب 311/4، والسيرافي، شرح الكتاب 167/6، والفارسي، التعليقة 265/1، والرماني، شرح كتاب سيبويه = الرماني في تناوله لمشكلات كتاب سيبويه من خلال شرحه وآرائه في ذلك مع تحقيق المجلد الثاني وبعض الثالث إلى آخر موضوع (النداء) من الشرح، إعداد المتولي رمضان الدميري، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى اللغة العربية، المنصورة، جامعة الأزهر، 1402هـ=1982م، 1218/3-1220 (الدميري).

59. سيبويه، الكتاب 55/3.

60. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب 61/10، والفارسي، التعليقة 169/2-170، والرماني، شرح كتاب سيبويه

(من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم)، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1418هـ، 922/3 (العريفي).

61. سيبويه، الكتاب 122/1.

62. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب 241/3، والرماني، شرح كتاب سيبويه (من أوّل الكتاب إلى نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، تحقيق محمد إبراهيم شيبة، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1414هـ/1415هـ، 351/1 (شيبة)، والصفار، أبو الفضل البطليوسي: شرح كتاب سيبويه، (السفر الأوّل)، إستانبول، مصوّرة عن نسخة كوبرلي ذات الرقم (10296/ف) – (10300/ف)، 158ب، والشاطبي، أبو إسحاق: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1428هـ=2007م، 499/2.

63. عدي بن زيد العبادي: ديوانه، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد بالجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث 2، (د.ط)، (د.ت)، 84.

64. سيبويه، الكتاب 141/1.

65. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب 17/4، والصفار، شرح الكتاب 175أ.

66. ترجمته «بابُ اسْتِعْمالِهِمْ عَلامَةَ الإضْمَارِ الذيْ لا يَقَعُ مَوْقِعَ ما يُضْمَرُ فِي الفِعْلِ إذا لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَهُ» سيبويه، الكتاب 352/2.

67. سيبويه، الكتاب 355/2.

68. ينظر: ابن السراج، الأصول 152/1، والسيرافي، شرح الكتاب 9/37-39، والرماني، شرح الكتاب 590/2 (العريفي)، والرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق حسن الحفظي ويحيى بشير مصري، الرياض، جامعة الإمام، الطبعة الأولى، 1414هـ=1994م، 1359/2/1.

69. سيبويه، الكتاب 439/1.

70. ينظر: المبرد، المقتضب 28/1، 298/4، وابن السراج، الأصول 48/2، والسيرافي، شرح الكتاب 78/6، والرماني، شرح الكتاب 909/2 (الدميري)، والرضي، شرح الكافية 1081/2/1.

71. سيبويه، الكتاب 32/3-33.

72. ينظر: المبرد، المقتضب 25/2-26، والسيرافي، شرح الكتاب 37/10، والرماني، شرح الكتاب 865/3 (العريفي)، والكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم: البيان في شرح اللمع، تحقيق علاء الدين حموية، عمّان، دار عمّار، الطبعة الأولى، 1423هـ=2002م، 435-436، والعلائي، صلاح الدين: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق الدكتور حسن الشاعر، عمّان، دار البشير، الطبعة الأولى، 1410هـ=1990م، 212-213.

73. سيبويه، الكتاب 3/97-98.

74. ينظر: المبرد، المقتضب 2/83، 135، والسيرافي، شرح الكتاب 10/127، والرماني، شرح الكتاب 3/1040 (العريفي)، والكوفي، البيان في شرح اللمع 455، وابن خروف، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق صالح بن مسفر الغامدي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1414هـ، 35، والشاطبي، المقاصد الشافية 6/75.

75. سيبويه، الكتاب 3/143-144.

76. ينظر: المبرد، المقتضب 2/350، وابن السراج، الأصول 1/264، والرماني، شرح الكتاب 1/351 (الموسى)، وابن خروف، تنقيح الألباب 115.

77. الأنعام: 109.

78. قرأ بفتح الهمزة (أنها) ابنُ عامر وحمزةُ ونافعٌ والكسائيُّ وعاصمٌ في رواية حفص، وكسرُ الهمزة (إنها) قراءةُ ابنِ كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم، ووجه قراءة الكسر أن الكلام قد تمَّ قبله بمعنى: وما يشعركم ما يكون منهم، ثم أخبرهم بعلمه فيهم فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، وأمَّا قراءة الفتح فقد وجَّهها الناس على ستة أوجه، أوّلها: وهو أظهرها، أن (أنّ) بمعنى (لعلَّ)، وهو قول الخليل وتلميذه سيبويه والكسائي، والتقدير: وما يشعركم إيمانَهم لعلّ الآيات إذا جاءت لا يؤمنون بها. والوجه الثاني: أن تكون (لا) مزيدةً، وهذا رأيُ الفراء وشيخه الكسائي، فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا. والوجه الثالث: أن الفتح على تقديرِ لامِ العلة، والتقدير: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، و(ما يُشْعركم) اعتراض. والوجه الرابع: في الكلام حذف معطوف، والمعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، فحذف هذا لعلم السامع. والوجه الخامس: أنَّ (لا) غير مزيدة، وليس في الكلام حَذْفٌ بل المعنى: وما يدريكم انتفاء إيمانهم، ويكون هذا جوابًا لمن حكم عليهم بالكفر أبدًا ويئس من إيمانهم. والوجه الأخير: أنَّ (ما) حرف نفي، يعني: أنه نَفَى شعورَهم بذلك، والتقدير حينئذ: وما يُشعركم اللهُ إيمانَهم، ولكلٍّ رأيٍ حجةٌ وفي تعليله دَخَلٌ تنظر مع القراءات وتخريجها في: ابن مجاهد، السبعة 265، والفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، دار الكتب المصرية، والهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م – 1955م، 1/350، 374، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1408هـ=1988م، 2/282-283، والفارسي، أبو عليّ: الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دمشق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، 1413هـ=1993م، 2/376-382، والداني، أبو عمرو: جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق عبد المهيمن الطحّان وزملائه (مجموعة رسائل علمية)، الإمارات، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 1428هـ=2007م، 3/1058-1060، والباقولي، أبو الحسن: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق

الدكتور محمد أحمد الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، 1415هـ=1995م، 1/423-424، والسمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، سني الطبع مختلفة، 5/101–106.

79. سيبويه، الكتاب 3/123.

80. ومجيء (أنّ) بمعنى (لعلّ) وجهٌ سائغ مستفيض في العربية، ينظر الزجاجي، حروف المعاني، حقّقه علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، وإربد، دار الأمل، الطبعة الثانية، 1406هـ=1986م، 57، والمالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، 1395هـ=1975م، 127.

81. الأنعام: 109.

82. الأنعام: 110.

83. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب 11/17، والفارسي، التعليقة 2/235، والرماني، شرح الكتاب 1/246-247 (الموسى)، وابن خروف، تنقيح الألباب 87.

84. سيبويه، الكتاب 3/27.

85. ينظر: المبرد، المقتضب 2/42، والرماني، شرح الكتاب 3/851 (العريفي)، والرضي، شرح الكافية 2/2/866، وابن هشام، مغني اللبيب 2/277-278.

86. سيبويه، الكتاب 1/393.

87. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب 6/10، والرماني، شرح الكتاب 2/712 (الدميري).

88. الإنسان: 24.

89. سيبويه، الكتاب 3/188.

90. ينظر: السيرافي، شرح الكتاب 4/72 ب، والفارسي، التعليقة 2/291، والرماني، شرح الكتاب 1/555 (الموسى)، وابن خروف، تنقيح الألباب 188-189، والباقولي، كشف المشكلات 2/1415.

91. المصدر نفسه 3/123.

92. المصدر نفسه 3/188.

93. المصدر نفسه 1/122.

94. المصدر نفسه 1/141.

95. المصدر نفسه 2/355.

96. المصدر نفسه 1/439.

97. المصدر نفسه 33/3.

98. المصدر نفسه 97/3.

99. المصدر نفسه 393/1.

المصادر والمراجع:

- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1407هـ= 1987م.
- ابن الصلاح، تقي الدين: فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1406هـ = 1986م.
- ابن خلدون: المقدّمة، بيروت، دار الكتاب اللبنانيّ، الطبعة الثالثة، 1967م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، سني الطبع مختلفة.
- ابن سينا، الشيخ الرئيس أبو علي الحسين: النجاة في المنطق والإلهيات، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1412هـ=1992م.
- ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1400هـ=1980م.
- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب، الكويت، مطابع السياسة، الطبعة الأولى، 1421هـ=2000م، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت.
- أبو المكارم، علي: تقويم الفكر النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2005م.
- أمين، أحمد: ضحى الإسلام، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الخامسة، 1956م.
- أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصريّة، الطبعة الرابعة، 1972م.
- أيوب، عبد الرحمن: دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1960م.
- ابن تيمية: الرد على المنطقيين= نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، تحقيق عبد الصمد شرف الدين الكتبي، بيروت، مؤسسة الريان، 1426هـ= 2005م.
- ابن خروف: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق ودراسة صالح بن مسفر الغامدي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1414هـ.

- الباقولي، أبو الحسن: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، 1415هـ=1995م.
- بالمر، فرانك: مدخل إلى علم الدلالة، ترجمة الدكتور خالد محمود جمعة، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997م.
- بدوي، عبد الرحمن: التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية: دراسات لكبار المستشرقين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، (د.ط)، 1940م.
- بدوي، عبد الرحمن: المنطق الصوري والرياضي، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الرابعة، 1977م.
- بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، تحقيق عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، 1977م.
- بشر، كمال: التفكير اللغوي بين القديم والحديث، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، (د.ط)، 2005م.
- بكوش، فاطمة الهاشمي: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث: دراسة في النشاط اللساني العربي، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004م.
- تروبو، جيرار: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 1، 1978م.
- التوحيدي، أبو حيان: المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، الكويت، دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، 1992م.
- الجابري، محمد عابد: بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة التاسعة، 2009م.
- جهامي، جيرار: الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية: دراسة تحليلية نقدية، بيروت-لبنان، دار المشرق، 1994م.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد: الصحاح= تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 1404هـ=1984م.
- الحارثي، وائل بن سلطان: علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق: مقاربة في جدلية التاريخ والتأثير، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 2012م.
- حامد، عبد السلام السيد: الشكل والدلالة: دراسة نحوية للفظ والمعنى، القاهرة، دار غريب، الطبعة الأولى، 2002م.
- الحديثيّ، خديجة: المدارس النحويّة، العراق، مطبعة جامعة بغداد، 1406هـ=1986م.
- حسان، تمام: الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الدار البيضاء، دار الثقافة – مطبعة النجاح الجديدة، 1411هـ=1991م.

- حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، دار عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 1421هـ=2001م.
- حسين، عبد القادر: أثر النحاة في البحث البلاغي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1998م.
- حماسة، عبد اللطيف محمد: النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1420هـ=2000م.
- حمودة، عبد العزيز: الخروج من التيه: دراسة في سلطة النص، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 2003م، سلسلة عالم المعرفة.
- خليل، حلمي: العربية والغموض: دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988م.
- خليل، ياسين: محاضرات في المنطق الرياضي، القاهرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م.
- الداني، أبو عمرو: جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق عبد المهيمن الطحّان وزملائه (مجموعة رسائل علمية)، الإمارات، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 1428هـ=2007م، من منشورات كلية الدراسات العليا والبحث العلمي.
- الدمنهوري، أحمد: إيضاح المبهم من معاني السلّم، حققها وقدّم لها فاروق الدباغ، بيروت، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، 1427هـ=2006م.
- الراجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، 1979م.
- الراغب، أبو القاسم الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1381هـ=1961م.
- الرضي: شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور حسن الحفظي ويحيى بشير مصري، الرياض، جامعة الإمام، الطبعة الأولى، 1414هـ=1994م.
- الرماني: شرح كتاب سيبويه (من أوّل الكتاب إلى نهاية باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، تحقيق محمد إبراهيم شيبة، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1414هـ /1415هـ.
- الرماني: شرح كتاب سيبويه (من باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم إلى نهاية باب الحكاية)، تحقيق إبراهيم الموسى، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1420هـ.
- الرماني: شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم)، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1418هـ.

- الرماني: شرح كتاب سيبويه = الرماني في تناوله لمشكلات كتاب سيبويه من خلال شرحه وآرائه في ذلك مع تحقيق المجلد الثاني وبعض الثالث إلى آخر موضوع (النداء) من الشرح، إعداد المتولي رمضان الدميري، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى اللغة العربية، المنصورة، جامعة الأزهر، 1402هـ=1982م.
- رمضان، أحمد السيد: علم المنطق، الرياض، مطابع أضواء المنتدى، 1424هـ.
- روبنز، ر. هـ: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمه للعربية الدكتور أحمد عوض، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1418هـ=1997م، من سلسلة عالم المعرفة.
- الزبيديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن الأندلسيّ: طبقات النحويّين واللغويّين، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة–مصر، دار المعارف، 1973م.
- الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1408هـ=1988م.
- الزجاجي: حروف المعاني، حقّقه وقدّم له الدكتور علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، وإربد، دار الأمل، الطبعة الثانية، 1406هـ=1986م.
- الزجاجي: مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، والرياض، دار الرفاعي، الطبعة الثانية، 1403هـ=1983م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: أساس البلاغة، القاهرة، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م.
- السامرائي، مهدي صالح: المجاز في البلاغة العربية، حماة–سوريا، دار الدعوة، الطبعة الأولى، 1974م.
- سامسون، جفري: مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمه للعربية الدكتور محمد زياد كبّة، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1417هـ.
- سعد، أحمد: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 1419هـ=1999م.
- السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، سني الطبع مختلفة.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1408هـ=1988م.
- السيّد، عبد الرحمن محمّد: مدرسة البصرة النحويّة نشأتها وتطوّرها، العراق، منشورات جامعة البصرة، مطابع سجلّ العرب، الطبعة الأولى، 1388هـ=1968م.
- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه مجموعة من الأساتذة، القاهرة، دار الكتب

والوثائق القومية، سنيّ الطبع مختلفة.

- السيوطيّ: بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، الطبعة الأولى، 1384هـ=1965م.
- السيوطي: صون المنطق والكلام عن فنَّي المنطق والكلام، تحقيق الدكتور علي سامي النشار والسيدة سعاد علي عبد الرازق، القاهرة، دار النصر للطباعة، الطبعة الثانية، 1389هـ=1970م، نشر مجمع البحوث الإسلامية.
- الشاطبي، أبو إسحاق: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1428هـ=2007م، من منشورات معهد البحوث العلمية–مركز إحياء التراث الإسلامي.
- الشاطبي، أبو إسحاق: الموافقات، ضبط نصّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه مشهور بن حسن آل سلمان، الجيزة–القاهرة، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417هـ= 1997م.
- صالح، حسن بشير: علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003م.
- صالح، عبد الرحمن الحاج: النحو العربي ومنطق أرسطو، الجزائر، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد 1، 1964م.
- الصفار، أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي: شرح كتاب سيبويه، (السفر الأوّل)، إستانبول، مصوّرة عن نسخة كوبرلي ذات الرقم (10296/ف)– (10300/ف).
- الطلحي، ردة الله: دلالة السياق، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1424هـ، من منشورات معهد البحوث العلمية.
- عبد البديع، لطفي: التركيب اللغوي للأدب: بحث في فلسفة اللغة الأستطيقا، الرياض، دار المريخ، الطبعة الأولى، 1409هـ=1989م.
- عديّ بن زيد العبادي: ديوانه، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد بالجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث 2، (د.ط)، (د.ت).
- العكيلي، حسن منديل: النحو بين المنطق والاستعمال اللغوي، العراق، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2008م.
- علامة، طلال: نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، بيروت، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، 1992م.
- العلائي، صلاح الدين: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق الدكتور حسن الشاعر، عمّان، دار البشير، الطبعة الأولى، 1410هـ=1990م.
- بوعلي، فؤاد: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي: من القرن الأول إلى الخامس الهجريين،

إربد–الأردن، عالم الكتب الحديث، 2011م.

- عمايرة، إسماعيل أحمد: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، عمّان، دار حنين، الطبعة الثانية، 1992م.
- عيّاشي، منذر: اللسانيات والدلالة، حلب–سورية، مركز الإنماء الحضاري، الطبعة الثانية، 2007م.
- الغذامي، عبد الله: الخطيئة والتكفير: من البنيوية إلى التشريحية، نظرية وتطبيق، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2006م.
- الغزالي، أبو حامد: معيار العلم في فن المنطق، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، القاهرة، دار المعارف، 1961م.
- الفارابي، أبو نصر الفيلسوف: إحصاء العلوم، تحقيق علي بوملحم، بيروت– لبنان، دار ومكتبة الهلال، 1996م.
- الفارسي، أبو علي: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة، والرياض، مطابع الحسني، الطبعة الأولى، سني الطبع مختلفة.
- الفارسي، أبو عليّ: الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دمشق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، 1413هـ=1993م.
- فالترز، ريتشارد: الفلسفة الإسلامية ومركزها في التفكير الإنساني، ترجمة محمود توفيق حسين، بيروت، دار العلم للملايين، 1958م.
- الفرّاء: معاني القرآن، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي، والشيخ محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1374هـ=1955م، والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ، والجزء الثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م.
- فريحة، أنيس: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، بيروت، دار النهار، 1980م.
- فضل، صلاح: نظرية البنائية في النقد الأدبي، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1419هـ=1998م.
- فيرستيج، كيس: عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة الدكتور محمود كناكري، إربد–الأردن، عالم الكتب الحديث، الطبعة الثانية، 1424هـ=2004م.
- القفطيّ، أبو الحسن عليّ بن يوسف الشيبانيّ: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الكتب المصريّة، 1369هـ=1955م.
- الكندي، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق وتقديم وتعليق محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة، دار الفكر العربي، ومكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1978م.
- الكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم: البيان في شرح اللمع، تحقيق الدكتور علاء الدين حموية، عمّان، دار

عمّار، الطبعة الأولى، 1423هـ=2002م.

- لاينز، جون: علم الدلالة، ترجمة عبد المجيد ماشطة وحليم حسن فالح وكاظم حسين باقر، العراق، منشورات كلية الآداب، جامعة البصرة، 1980م.
- ليونز، جون: اللغة وعلم اللغة، ترجمة الدكتور مصطفى التوني، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1981م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، 1395هـ=1975م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1386هـ=1966م.
- محسّب، محيي الدين: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: نحاة القرن الرابع الهجري نموذجًا، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 1427هـ=2007م.
- مدكور، إبراهيم بيومي: منطق أرسطو والنحو العربي، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، 1953م.
- المسدي، عبد السلام: اللسانيات وأسسها المعرفية، تونس، الدار التونسية للنشر، والجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.
- المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1993م.
- الموسى، نهاد: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، عمّان–الأردن، دار البشير، الطبعة الثانية 1987م.
- ناصر، مها خيربك: اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، دمشق، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 102، ربيع ثاني 1427هـ =نيسان 2006م.
- النشار، علي سامي: المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1966م.
- نصار، محمّد عبد الستار: المدرسة الفلسفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام، القاهرة، دار الأنصار، الطبعة الأولى، 1399هـ=1979م.
- الودرني، أحمد: قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب: من الأصول إلى القرن 7هـ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1424هـ=2004م.
- الياسري، علي مزهر: الفكر النحوي عند العرب: أصوله ومناهجه، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2003م.